

Distr.: Limited
15 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٨٤ (د) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

فتزويلا*: مشروع قرار

تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،
و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون
الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٠٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٨٤/٥٥
المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل
دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أزمة الديون الخارجية والتنمية^(١)،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول
والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢)،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) A/57/253.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

- وإذ تؤكد من جديد توافق الآراء^(٣) الذي تم التوصل إليه في مونتيري الذي يعترف بتمويل الديون المستدام كعنصر مهم في تعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص،
- وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن الحجم الإجمالي لديون البلدان النامية قد ارتفع من ١ ٤٥٨ تريليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢ ٤٤٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠١،
- وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أيضا أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون، يؤثر سلبا على جهودها في التنمية المستدامة،
- وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أيضا أن بعض البلدان النامية المتوسطة الدخل والمثقلة بالديون تواجه صعوبات خطيرة فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها في خدمة دينها الخارجي تشمل من جملة أمور القيود على السيولة،
- ١ - تؤكد من جديد التصميم على معالجة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بطريقة شاملة وفعالة عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة على الصعيد الوطني والدولي لتحسين قدرتها على تحمل دينها على المدى الطويل؛
- ٢ - تسلّم بأن الدائنين والمدينين يتحملون مسؤولية مشتركة لمنع حالات الدين غير المستدام وحلها وأن تخفيف الدين يمكن أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن توجيهها لأنشطة تلائم تحقيق النمو والتنمية المستدامة؛
- ٣ - تشدد على ضرورة أن يساهم تخفيف الديون في تحقيق الأهداف الإنمائية بما فيها الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتمهيد الدول في هذا الصدد أن توجه ما يتحرر من مواردها عن طريق تخفيف الديون ولا سيما من خلال إلغاء الديون أو تخفيضها من أجل هذه الأهداف؛
- ٤ - تؤكد من جديد التزام الدول الصناعية بتنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون إبطاء آخر وموافقتها على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل تقديمها التزامات يمكن إثباتها للحد من الفقر؛
- ٥ - تشدد على الحاجة إلى مواصلة تدابير تخفيف الدين على نحو حثيث وسريع من جانب جميع الدائنين بما في ذلك من خلال نادي باريس ونادي لندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى من أجل المساهمة في تحقيق القدرة على تحمل الدين وتيسير التنمية المستدامة؛

(٣) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة رقم المبيع E.02.11.A.7)، الفصل الأول، القرار ١ المرفق.

- ٦ - ترحب بالمبادرات المتخذة لتخفيف حجم المديونية المستحقة؛
- ٧ - هيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بریتون وودز وكذلك القطاع الخاص، إلى تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة، ولا سيما العمليات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتشدد على الحاجة في هذا الصدد:
- (أ) للتنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي سوف تمول بكاملها من الموارد الإضافية مع الوضع في الاعتبار حسب الاقتضاء لاتخاذ تدابير لمعالجة أية تغيرات أساسية في الأوضاع الاقتصادية لتلك البلدان التي لا تستطيع أن تتحمل أعباء الديون نتيجة لكوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو تأثرت بسبب الصراعات ومراعاة المبادرات التي اتخذت للحد من المديونية الطويلة الأمد؛
- (ب) جمع الدائنين والمدينين الدوليين معا في المنتديات الدولية ذات الصلة لإعادة تشكيل القدرة على تحمل الدين بطريقة فعالة في الوقت المناسب مع مراعاة الحاجة لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات الناجمة عن المديونية حسب الاقتضاء؛
- (ج) التسليم بالمشاكل الناجمة من استدامة الدين التي تواجه بعض البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا سيما تلك التي تواجه ظروفًا استثنائية؛
- (د) خفض عبء الدين غير المستدام للبلدان النامية عن طريق عدة وسائل مثل تخفيف الدين وإلغاء الدين وتحويل الدين لتمويل التنمية المستدامة التي توجه بشكل كامل إلى معالجة مشاكل الديون في البلدان النامية ولا سيما البلدان الأفقر وأكثرها مديونية؛
- (هـ) استكشاف آليات جديدة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية بما فيها البلدان المتوسطة الدخل بشكل كامل؛
- (و) إنشاء آليات فعالة لتتبع الديون في البلدان النامية وتعزيز المساعدة التقنية لإدارة الدين الخارجي وتتبع الدين؛
- (ز) ضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقصود توفيرها للبلدان النامية وكفالة أن تلتزم الترتيبات المتعلقة بالدين تجنب فرض أي عبء غير منصف على البلدان النامية؛

(ح) ترحب بنظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين في إنشاء آلية دولية لمعالجة الدين لا ينبغي أن يمتنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتخفيف المخاطر المعنوية في المنتديات الملائمة التي تجمع المدينين والدائنين من أجل إعادة تشكيل الديون غير المستدامة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب؛

(ط) وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة الأزمات المالية وحلها تنص على تقاسم الأعباء بشكل منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين؛

٨ - **تشدد** على أهمية الاستمرار في توشي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات والحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل استدامة الدين قيد الاستعراض؛

٩ - **تؤكد** ضرورة تقييم الاستدامة وفقا لقدرة كل واحد من البلدان على توفير التمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن تراعى درجة الضعف في مواجهة الصدمات الخارجية وعدم التيقن على الصعيد العالمي والكوارث الطبيعية وكذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الدولية؛

١٠ - **تدعو** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مواصلة جهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والتمهيد في تحليل القدرة على تحمل الديون ودراسة أية تغييرات أساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون نتيجة للكوارث الطبيعية وقسوة الصدمات في معدلات التبادل التجاري أو الصراع عن وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة بما فيها ما يخص تخفيف الدين؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمّن تقريره تحليلا شاملا وموضوعيا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك جملة أمور، منها المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي وتقديم توصيات في هذا الشأن.